ان يحصل على موافقة م.ت.ف... لهذا السبب، تستطيع اسرائيل ان تطبق الحكم الذاتي في المناطق [المحتلة] من طرف واحد. ومن جانبها، فان م.ت.ف. ليست على استعداد لمنح موافقتها على هذه الخطة، من دون مشاركتها في المسار... [لذلك]، ومن أجل انهاء الانتفاضة بسرعة، ثمّة حاجة الى ايجاد مسار تكون م.ت.ف. مشاركة فيه، بهذا الشكل أو ذاك. واذا لم تتوصّل حكومة اسرائيل، بقوتها الذاتية، الى ذلك، يحتمل جداً ان يفرض الأميركيون مبادرة، ويجبروا حكومة اسرائيل على السير خلفها. وانْ لم يحدث ذلك، فاننا سندخل في دائرة من العنف، والاتصالات السياسية العقيمة؛ أو ان تفرض كارثة ما على المؤسسة السياسية ايجاد حل سياسي، وينهض زعيم ما ويفرضه فرضاً» (بن ـ يشاي، **مصدر سبق ذكره**).

وفي النتيجة، لقد اصيب بعض الاسرائيليين بالغرور، جراء نجاح قوات القمع الاسرائيلية في وقف التظاهرات الحاشدة، وبقية ردود الفعل الجماهيرية الواسعة، في خلال أيام قليلة، مقارنة بما كان يحدث في حالات مشابهة. الّا ان هذا الوهم سرعان ما يتبدد اذا أدركنا ان حدّة العداء والتناقض القائمين بين شعب يتمسك بأرضه ويدافع عنها، وبين قوة غاشمة تريد ان تغتصب حقه في تقرير المصير، سوف تقود الطرفين الى صدام واسع وانفجار كبير. وان تهدئة التوتر في المناطق المحتلة بعد يومين من اندلاعها، «لا يجب ان يجعل أحداً يخطىء في التقدير. فقد جاءت اللحظة التي تفرض على الحكومة ان تفهم انه يتعذّر على اسرائيل ابقاء قوات الجيش الاسرائيلي في المناطق [المحتلة]، على الرغم من أنف سكانها الفلسطينيين. ولا يتغيّر في الأمر شيء اذا ما قرر مجلس الأمن ارسال مراقبين الى المناطق [المحتلة]، او اذا فرضت الولايات المتحدة الاميركية 'فيتو' على مشروع القرار ذلك؛ فاننا لن نستطيع البقاء هناك. ان المشكلة الوحيدة التي يجب على حكومة اسرائيل حلها، هي: كيف تستطيع ان تبني مع الطرف العربي المسيطر في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة، علاقات حسن جوار معنا... لقد كان هذا واضحاً منذ عام أو عامين، لكن ما جرى، هذا الاسبوع، ينبغي ان يقنع الرافضين بأن الاستمرار على الطريق الذي ساروا عليه حتى الآن يقود اسرائيل الى نقطة مغلقة. وثمّة من يقول، انه لا يمكن طلب هذا من اسحق شامير، ومن الحكومة التي سوف يشكّلها حسب رأيه. لكن اذا ما أراد ان يستمر في رئاسة حكومة اسرائيل، لن يكون ثمّة مناص الّا ان يتبع، بالذات، ما لا يريد ان يفعله وما تعهّد به لناخبيه بأنه لن يفعله أبداً. فالمسؤولية الحكومية تلزمه بأن تكون خطواته مدروسة أكثر من الاعتبارات الايديولوجية التي يتبنّاها» (فولص، **هآرتس**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

محمد عبد الرحمن